



البنك المركزي الأردني



أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين ثاني 2021

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
39	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.8% خلال النصف الأول من عام 2021، وذلك مقابل تراجع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة من عام 2020. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021 بنسبة 1.2%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 0.4% خلال ذات الفترة من عام 2020. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2021 ما نسبته 24.8% مقابل 22.9% خلال ذات الربع من عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 16,972.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.0 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38,747.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 29,979.4 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38,675.1 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 2,120.9 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 698.6 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,046.1 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 560.1 مليون دينار ليصل إلى 19,493.8 مليون دينار (61.4% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 728.3 مليون دينار، ليصل إلى 14,826.6 مليون دينار (46.7% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب 2021 ليصل إلى 34,320.4 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 12,862.8 مليون دينار (40.5% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,457.0 مليون دينار (45.5% من GDP). فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,319.8 مليون دينار (86.0% من GDP) مقابل 85.4% من GDP في نهاية عام 2020).

□ القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 بنسبة 13.6% لتبلغ 4,719.2 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 21.2% لتبلغ 10,894.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 27.8% ليصل إلى 6,175.5 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. وتشير البيانات الأولية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 61.2% لتصل إلى 1,457.3 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 119.0% لتصل إلى 514.8 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 إلى ارتفاعها بنسبة 0.6% لتصل إلى 1,994.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2021 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 16.3% من GDP خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 9.2% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2020. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 135.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 302.3 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2021 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 35,422.7 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,684.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 16,972.6 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.0 شهراً.

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38,747.2 مليون دينار، مقابل 37,011.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

■ بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 29,979.4 مليون دينار، مقابل 28,639.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38,675.1 مليون دينار، مقابل 36,789.1 مليون دينار في نهاية عام 2020.

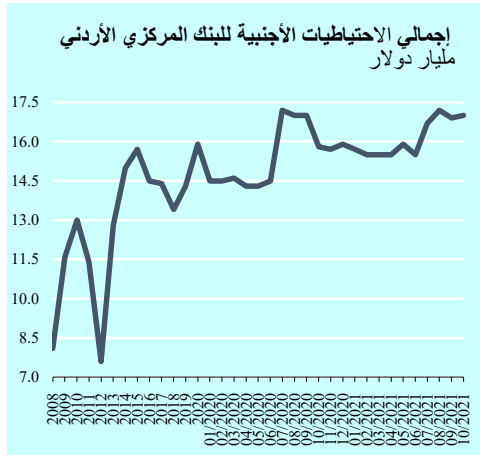
■ انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع والتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2021

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 2,120.9 نقطة، مقابل 1,657.2 نقطة في نهاية عام 2020. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 15,589.1 مليون دينار، مقابل 12,907.8 مليون دينار في نهاية عام 2020.

أهم المؤشرات النقدية مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق			
نهاية تشرين الأول			
2021	2020	2020	
US\$ 16,972.6	US\$ 15,816.1	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 15,919.7
6.6%	10.4%		11.1%
9.0	8.9	التغطية بالأشهر	8.7
38,747.2	36,630.7	السيولة المحلية	37,011.9
4.7%	4.7%		5.8%
29,979.4	28,699.8	التسهيلات الائتمانية	28,639.1
4.7%	6.0%		5.7%
26,606.0	25,561.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	25,526.5
4.2%	6.5%		6.4%
38,675.1	36,275.9	إجمالي ودائع العملاء	36,789.1
5.1%	2.7%		4.2%
30,006.4	27,873.7	ودائع بالدينار	28,233.9
6.3%	2.8%		4.2%
8,668.7	8,402.2	ودائع بالعملة الأجنبية	8,555.2
1.3%	2.5%		4.4%
30,389.5	28,712.0	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	28,851.1
5.3%	1.5%		2.0%
24,221.2	22,718.3	ودائع بالدينار	22,708.6
6.7%	2.7%		2.6%
6,168.3	5,993.7	ودائع بالعملة الأجنبية	6,142.5
0.4%	-2.7%		-0.3%
* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.			
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.			



الاحتياطيات الأجنبية

■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية للبنك المركزي في

نهاية شهر تشرين الأول من عام

2021 ما مقداره 16,972.6

مليون دولار، ويكفي هذا

الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.0 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38.7 مليار

دينار، مقابل 37.0 مليار دينار في نهاية عام 2020.

◆ وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

تشرين الأول من عام 2021 مع نهاية عام 2020، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما

مقداره 32.5 مليار دينار، بالمقارنة مع 30.7 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام

2020، ومقابل 31.1 مليار دينار في نهاية عام 2020.

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2021

- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية شهر تشرين الأول من

عام 2021 ما مقداره 6.2

مليار دينار، بالمقارنة مع

5.9 مليار دينار خلال الفترة

المماثلة من عام 2020، ونهاية عام 2020.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات

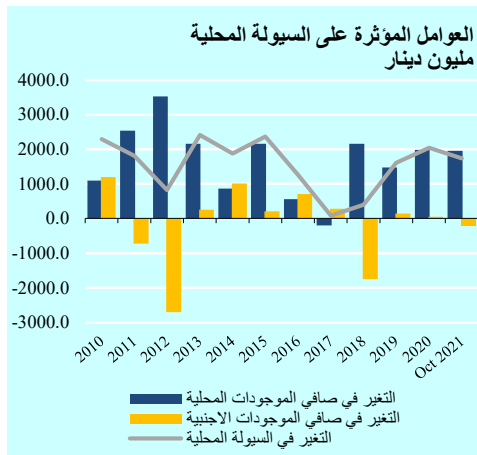
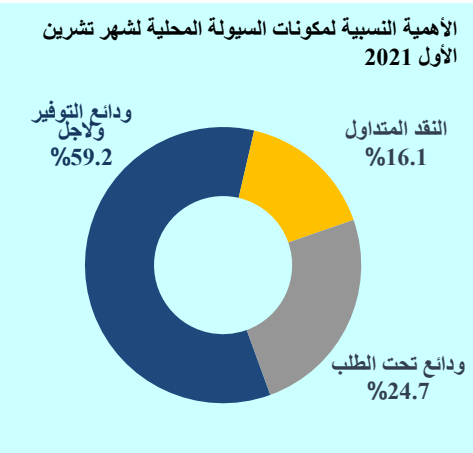
المحلية للجهاز المصرفي

في نهاية شهر تشرين الأول

من عام 2021 ما مقداره

31.4 مليار دينار، بالمقارنة

مع 29.3 مليار دينار خلال



الفترة المماثلة من عام 2020، ومقابل 29.4 مليار دينار في نهاية عام 2020.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 7.3 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 11.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية تشرين الأول			
2021	2020	2020	
7,345.6	7,302.8	7,562.0	الموجودات الأجنبية (صافي)
11,603.3	10,773.1	10,798.6	البنك المركزي
-4,257.7	-3,470.3	-3,236.6	البنوك المرخصة
31,401.6	29,327.9	29,449.9	الموجودات المحلية (صافي)
-4,729.4	-4,216.4	-4,297.3	البنك المركزي، منها:
1,107.5	819.9	1,026.9	الديون على القطاع العام (صافي)
-5,859.5	-5,059.7	-5,347.4	أخرى (صافي*)
36,131.0	33,544.3	33,747.2	البنوك المرخصة
13,129.2	11,683.1	11,929.9	الديون على القطاع العام (صافي)
27,358.0	26,285.3	26,238.4	الديون على القطاع الخاص
-4,356.3	-4,424.1	-4,421.0	أخرى (صافي)
38,747.2	36,630.7	37,011.9	السيولة المحلية (M2)
6,229.1	5,945.1	5,939.4	النقد المتداول
32,518.1	30,685.6	31,072.5	الودائع، منها:
6,243.2	6,067.7	6,219.6	بالعملات الأجنبية

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2021

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

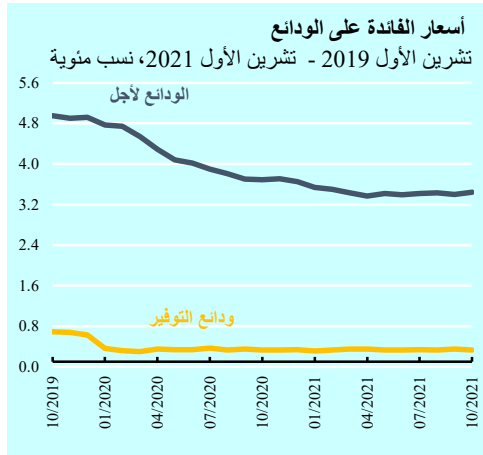
- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الماضي بتخفيض أسعار الفائدة مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس وعلى كافة أدوات السياسة النقدية، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية		
تشرين الأول		
2021	2020	2020
2.50	2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي
3.50	3.50	إعادة الخصم
3.25	3.25	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)
2.00	2.00	نافذة الإيداع لليلة واحدة
2.50	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر
2.50	2.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و100 نقطة أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
 - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
 - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
 - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.
- اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19" المستجد" على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة، حيث قام بالإجراءات التالية:
- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
 - إبرام اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 850 مليون دينار، ولأجل تصل إلى سنة.
 - استحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%، وتم لاحقاً في شهر آذار 2021 رفع سقف البرنامج ليصبح 700 مليون دينار.

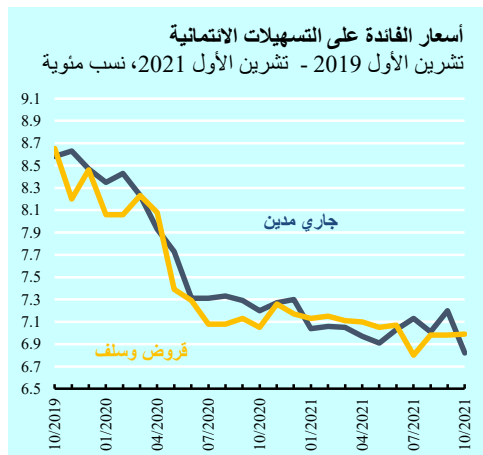


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.44%، لينخفض بذلك بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل نهاية عام 2020.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، ومنخفضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.
- ودائع تحت الطلب: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.25%، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بمقدار 38 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.82%، لينخفض بذلك بمقدار 48 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)				
التغير/ نقطة	تشرين الأول	2020	2021	أساس
الودائع				
تحت الطلب	0.25	0.25	0.27	-2
توفير	0.33	0.33	0.34	-1
لأجل	3.44	3.69	3.65	-21
التسهيلات الائتمانية				
كمبيالات وأسناد مخصصة	8.00	8.52	8.51	-51
قروض وسلف	6.99	7.05	7.17	-18
جاري مدين	6.82	7.20	7.30	-48
الإقراض لأفضل العملاء	8.35	8.31	8.33	2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

• الكمبيالات والأسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بمقدار 38 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.00%، لينخفض بذلك بمقدار 51 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

• القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.99%، لينخفض بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

• بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية تشرين الأول من عام 2021 ما نسبته 8.35%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 بما مقداره 1,340.3 مليون دينار، أو ما نسبته (4.7%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,617.6 مليون دينار، أو ما نسبته (6.0%) خلال الفترة المماثلة من عام 2020.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,079.5 مليون دينار (4.2%)، والمؤسسات العامة بمقدار 109.8 مليون دينار (19.4%)، والحكومة المركزية بمقدار 104.4 مليون دينار (5.8%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 46.5 مليون دينار (7.6%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 0.1 مليون دينار (0.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 38.7 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020، و36.8 مليار دينار في نهاية عام 2020.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 30.0 مليار دينار و8.7 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 27.9 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2020. أما في نهاية عام 2020 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 28.2 مليار دينار و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان⁽¹⁾

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2020. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 حوالي 122.7 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 34.7 مليون دينار (22.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,671.1 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 ما مقداره 95.5 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 23.4 مليون سهم (19.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,306.7 مليون سهم.

(1) تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية المتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

القطاع النقدي والمصرفي

تشرين ثاني 2021

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار

الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية

شهر تشرين الأول من عام 2021

ارتفاعاً قدره 47.8 نقطة (2.3%) عن

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

تشرين الأول		2020	
2021	2020	الرقم القياسي العام	2020
2,120.9	1,551.4	القطاع المالي	2,171.7
2,577.3	2,061.3	قطاع الصناعة	2,119.7
3,697.2	1,893.2	قطاع الخدمات	1,148.0
1,352.3	1,082.3	المصدر: بورصة عمان.	

مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,120.9 نقطة. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 463.6 نقطة (28.0%). وقد جاء هذا الارتفاع محصلةً لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 1,577.5 نقطة (74.4%)، والقطاع المالي بمقدار 405.7 نقطة (18.7%)، وقطاع الخدمات بمقدار 204.3 نقطة (17.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2020.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم

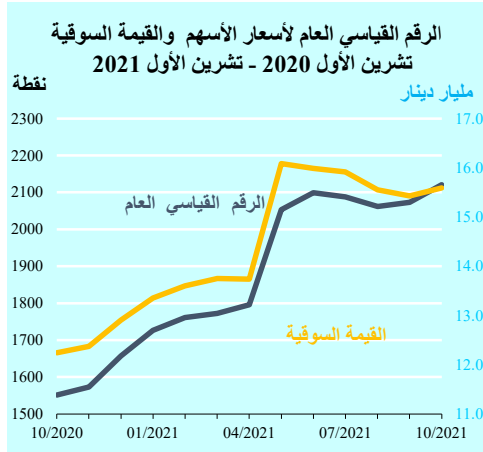
المدرجة في بورصة عمان في نهاية

شهر تشرين الأول من عام 2021 ما

مقداره 15.6 مليار دينار، مرتفعة

بمقدار 159.5 مليون دينار (1.0%)

عن مستواها المسجل في نهاية الشهر



السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2020، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 2,681.3 مليون دينار (20.8%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 تدفقاً سالباً بلغ 2.0 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 ما قيمته 13.0 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 15.0 مليون دينار. أما

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
تشرين الأول			
2021	2020	2020	
122.7	79.0	حجم التداول	1,048.8
6.1	4.0	معدل التداول اليومي	4.9
15,589.1	12,240.9	القيمة السوقية	12,907.8
95.5	98.6	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,142.7
-2.0	1.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-67.5
13.0	7.8	شراء	96.8
15.0	6.7	بيع	164.4
المصدر: بورصة عمان.			

خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 30.2 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2021 نمواً بنسبة 3.2%، وذلك مقابل تراجع نسبته 3.6% خلال ذات الربع من عام 2020. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.7% خلال الربع الثاني من عام 2021، مقابل تراجع نسبته 4.7% خلال ذات الربع من عام 2020.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2021 نمواً نسبته 1.8%، مقابل تراجع نسبته 1.2% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.6% خلال النصف الأول من عام 2021، ذلك مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020.
- ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021 بنسبة 1.2%، مقابل ارتفاع نسبته 0.4% خلال ذات الفترة من عام 2020.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2021 ما نسبته 24.8% (22.7% للذكور و33.1% للإناث)، وذلك مقابل 22.9% (21.5% للذكور و28.6% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2020. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 19-15 سنة (بواقع 58.2%) و20-24 سنة (47.0%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2021-2019، %

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2019				
2.0	1.7	1.9	2.1	2.0
3.8	3.3	3.5	4.0	3.7
2020				
1.3	-3.6	-2.2	-1.6	-1.6
3.0	-4.7	-3.1	-1.9	-1.8
2021				
0.3	3.2	-	-	-
0.5	4.7	-	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الثابتة نمواً بنسبة 1.8% خلال

النصف الأول من عام 2021، بالمقارنة

مع تراجع نسبته 1.2% خلال ذات الفترة

من عام 2020. ولدى استبعاد بند "صافي

الضرائب على المنتجات" (والذي سجل

نمواً بنسبة 2.0% خلال النصف الأول

من عام 2021 مقابل تراجع نسبته 2.7%

خلال النصف الأول من عام 2020). فإن

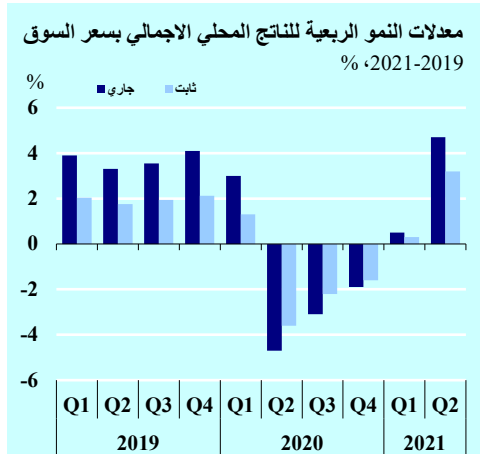
GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً

نسبته 1.7% خلال النصف الأول من عام

2021، مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال

ذات الفترة من عام 2020. أما GDP

مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما



بنسبة 2.6%، مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2020، وذلك في ضوء

نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 0.8% خلال النصف الأول من

عام 2021 مقابل نمو نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2021 H ₁	2020 H ₁	2021 H ₁	2020 H ₁
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	-1.2	1.8	-1.2	1.8
الزراعة	1.6	3.2	0.1	0.1
الصناعات الاستخراجية	-1.9	10.2	0.0	0.2
الصناعات التحويلية	-2.6	1.5	-0.4	0.3
الكهرباء والمياه	-1.2	1.1	0.0	0.0
الإنشاءات	-4.0	2.4	-0.1	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	-1.8	1.8	-0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-7.4	-0.2	-0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	-4.4	0.9	-0.4	0.1
خدمات المال والتأمين	2.9	4.0	0.2	0.3
العقارات	1.3	1.4	0.1	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	-2.1	0.0	-0.2	0.0
منتجات الخدمات الحكومية	1.4	1.5	0.2	0.2
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	-2.5	0.8	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2021، مدفوعاً بالنمو الإيجابي المتأني من كافة القطاعات باستثناء قطاع "المطاعم والفنادق" الذي شهد تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.2%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو خلال النصف الأول من عام 2021، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو باستثناء

قطاع "المطاعم والفنادق"، ومن أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات ما نسبته 66.7% من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2021.

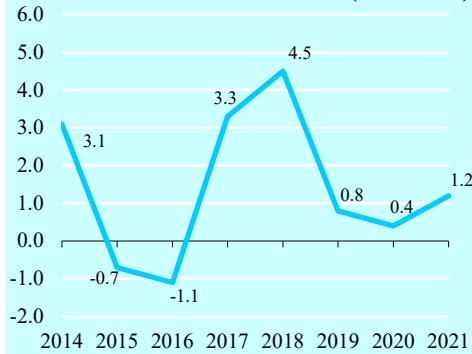
المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2021 تحسناً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه اغلب المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها "المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (63.5%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (7.8%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (16.1%)، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة (71.0%)، أظهر بعض هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها "المنتجات الغذائية" (10.9%)، وصناعة الملابس (3.6%) ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية					
2021	الفترة المتاحة	2020	المؤشر	2020	2019
63.5	كانون الثاني - أيلول	-25.1	المساحات المرخصة للبناء	-19.2	-35.1
16.1		-14.3	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	-13.8	-1.2
-10.9		-18.6	المنتجات الغذائية	-19.5	-6.3
0.6		1.1	منتجات التبغ	3.0	7.1
90.3		-11.0	منتجات نفطية مكررة	-16.7	3.1
-3.6		-30.2	صنع الملابس	-29.8	-6.5
-4.5		-30.3	صنع منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	-28.3	-9.0
8.6		10.4	المنتجات الكيماوية	13.4	15.2
7.8		0.8	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية	1.3	5.4
20.5		68.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	55.4	2.9
7.7		0.3	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	0.9	5.5
15.9		-6.9	انتاج الفوسفات	-5.2	13.8
63.1	كانون الثاني - تشرين الأول	-75.3	عدد المغادرين	-76.6	14.5
71.0		-75.5	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-77.2	1.2
9.0		-40.9	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-40.3	-16.4
54.4		-28.5	حجم التداول في سوق العقار	-26.2	-12.0

*. دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال العشرة الشهور الاولى للأعوام
(2014-2021)، %

ارتفاع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021 بنسبة 1.2%، مقابل ارتفاع نسبته 0.4% خلال ذات الفترة من عام 2020، وجاء ذلك محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
 - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.4% خلال ذات الفترة من عام 2020.
 - بند "الإيجارات"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2% خلال ذات الفترة من عام 2020.
 - مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.6% خلال ذات الفترة من عام 2020.

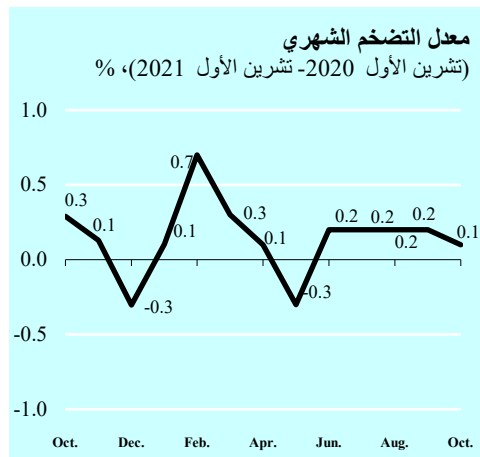
معدل التضخم خلال العشرة شهور الأولى للعامين 2020 - 2021

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)
كلون الثاني - تشرين الأول 2020	كلون الثاني - تشرين الأول 2021	كلون الثاني - تشرين الأول 2020	كلون الثاني - تشرين الأول 2021
جميع المواد	100.0	0.4	1.2
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	-0.1	0.7
لغذاء	23.8	-0.1	0.6
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.5	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	1.4	0.3
الأسماك ومنتجات البحر	0.4	3.0	0.0
الالبان ومنتجاتها	3.7	4.4	0.2
البيض	1.7	-0.3	0.1
الزيوت والدهون	2.6	5.2	-0.1
الفواكه والمكسرات	3.0	-13.2	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	4.4	2.4	0.1
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	0.0	2.7	0.0
المشروبات الكحولية	4.4	3.1	0.1
التبغ والسجائر	4.1	-0.8	-0.1
(3) الملابس والأحذية	3.4	-1.0	0.0
الملابس	0.7	-0.2	0.0
الأحذية	23.8	-1.8	0.4
(4) المساكن، منها:	17.5	-0.2	0.3
الإيجارات	4.7	-8.0	0.0
الوقود والإنارة	4.9	0.7	0.0
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.0	2.3	0.1
الصحة	16.0	-1.6	0.6
(7) النقل	2.8	0.7	0.0
(8) الاتصالات	2.6	1.3	0.0
(9) الثقافة والترفيه	4.3	2.2	0.0
(10) التعليم	1.8	2.0	0.0
(11) المطاعم والفنادق	4.8	2.2	0.0
(12) السلع والخدمات الأخرى			

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 1.2 نقطة مئوية خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة سالبة بمقدار 0.2 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2020.

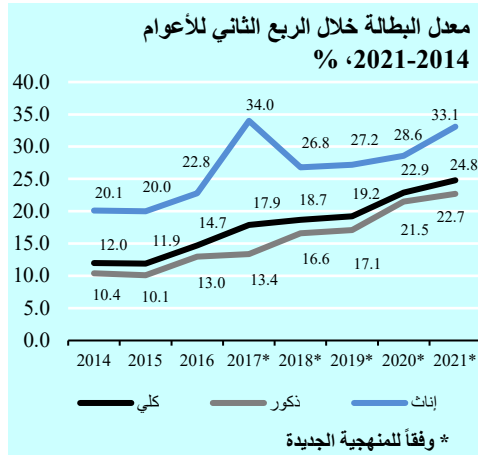
- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (13.2%)، و"الفواكة والمكسرات" (2.3%)، والملابس (1.4%)، وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات مجتمعة بخفض معدل التضخم بواقع 0.5 نقطة مئوية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع مساهمة موجبة بمقدار 0.3 خلال ذات الفترة من عام 2020.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تشرين الأول من عام 2021 بالمقارنة مع الشهر السابق (أيلول 2021)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.1%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار "الفواكة والمكسرات" (1.5%)،

والملابس (1.1%) من جهة، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "اللحوم والدواجن" (2.3%)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (0.5%)، من جهة أخرى.

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 24.8%

(22.7% للذكور و 33.1% للإناث)

خلال الربع الثاني من

عام 2021، وذلك مقابل 22.9%

(21.5% للذكور و 28.6%

للإناث) خلال ذات الربع من عام

2020.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال

الربع الأول من عام 2021 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 58.2%) و 20-

24 سنة (بواقع 47.0%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية

(بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 31.1% خلال الربع الثاني من عام 2021.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 33.7% (53.4% للذكور و 13.9% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1%

(53.8% للذكور و 14.1% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2020.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.3%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 698.6 مليون دينار (3.3% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,046.1 مليون دينار (5.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020. وفي حال استثناء المنح الخارجية (555.6 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,254.2 مليون دينار (6.0% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,669.5 مليون دينار (7.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 560.1 مليون دينار، ليصل إلى 19,493.8 مليون دينار (61.4% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 12,862.8 مليون دينار (40.5% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 728.3 مليون دينار، ليصل إلى 14,826.6 مليون دينار (46.7% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 14,457.0 مليون دينار (45.5% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب 2021 بمقدار 1,288.4 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 34,320.4 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,319.8 مليون دينار (86.0% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).

■ أداء الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آب من عام 2021 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 بمقدار 410.5 مليون دينار، أو ما نسبته 40.2% لتبلغ 610.7 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 796.9 مليون دينار، أو ما نسبته 16.8%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 5,528.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 864.7 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 67.8 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

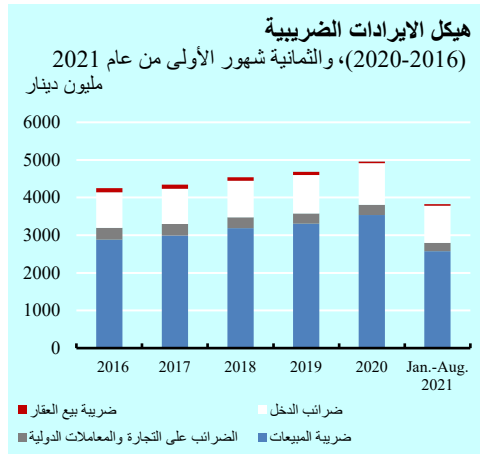
معدل النمو	كانون الثاني - آب		معدل النمو	آب		
	2021	2020		2021	2020	
16.8	5,528.3	4,731.4	-40.2	610.7	1,021.2	الإيرادات العامة
21.0	4,972.7	4,108.0	18.4	610.6	515.9	الإيرادات المحلية، منها:
15.5	3,828.4	3,313.7	10.1	457.0	415.0	الإيرادات الضريبية، منها:
17.3	2,274.5	2,195.2	9.7	368.2	335.7	ضريبة المبيعات
44.3	1,139.1	789.4	52.4	153.2	100.5	الإيرادات الأخرى
-	555.6	623.4	-	0.1	505.2	المنح الخارجية
7.8	6,226.9	5,777.5	-3.5	787.3	816.2	إجمالي الإنفاق
4.8	5,697.6	5,434.2	-5.2	713.8	753.0	النفقات الجارية
54.2	529.3	343.3	16.5	73.6	63.2	النفقات الرأسمالية
-	-698.6	-1,046.1	-	-176.7	205.0	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	-3.3	-5.0	-	-	-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 864.7 مليون دينار، أو ما نسبته 21.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 4,972.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 514.7 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 349.7 مليون دينار، والاقطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



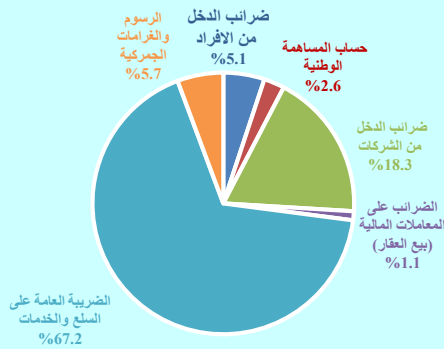
ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 514.7 مليون دينار، أو ما نسبته 15.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 لتصل إلى 3,828.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 77.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة

العامة على السلع والخدمات بمقدار 379.3 مليون دينار، أو ما نسبته 17.3%، لتبلغ 2,574.5 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 67.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلته ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 187.8 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 137.8 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 40.9 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 12.7 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 74.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.1%، لتصل إلى 993.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 26.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساسي، نتيجة لارتفاع حصيلته إيرادات حساب المساهمة الوطنية، الذي تم ادراجه ضمن القانون المعدل

الأهمية النسبية لبنود الإيرادات الضريبية
خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021



لقانون ضريبة الدخل، بمقدار 32.2 مليون دينار، أو ما نسبته 48.9%، لتصل إلى 98.0 مليون دينار، وارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 9.9 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4% لتبلغ 194.8 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار

32.2 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 70.5% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 700.9 مليون دينار.

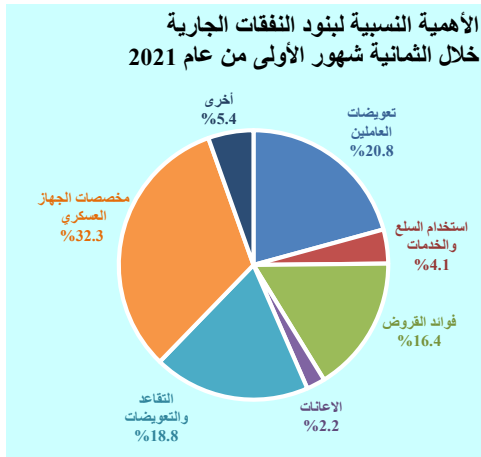
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 43.2 مليون دينار، أو ما نسبته 24.8%، لتصل إلى 217.6 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 18.0 مليون دينار، أو ما نسبته 73.5%، لتصل إلى 42.5 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 349.7 مليون دينار، أو ما نسبته 44.3%، لتصل إلى 1,139.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 180.8 مليون دينار لتبلغ 552.7 مليون دينار، وارتفاع إيرادات دخل الملكية بمقدار 98.8 مليون دينار لتبلغ 273.3 مليون دينار (منها 258.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 160.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020)، وارتفاع الإيرادات المختلفة بمقدار 70.1 مليون دينار لتبلغ 313.2 مليون دينار.

بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 11.7 نقطة مئوية، ليصل إلى 87.3% مقابل 75.6% خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2020. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 92.1 مليون دينار، ليبلغ 933.6 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 82.7 مليون دينار، لتصل إلى 1,182.5 مليون دينار.



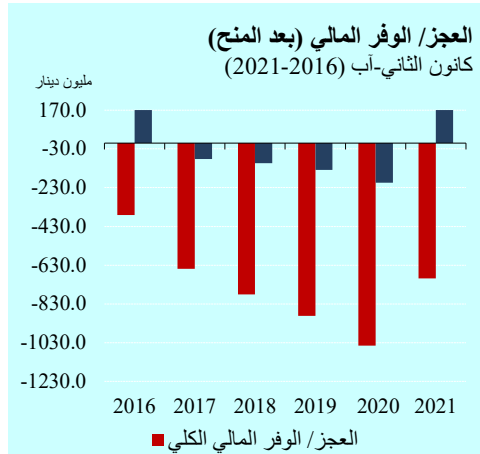
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 69.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,841.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 55.9 مليون دينار، ليبلغ 232.8 مليون دينار.
- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 12.7 مليون دينار، لتصل إلى 1,070.5 مليون دينار.

- انخفاض بند الإعانات بمقدار 53.0 مليون دينار، ليصل إلى 127.1 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 186.0 مليون دينار، أو ما نسبته 54.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتصل إلى 529.3 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي



◆ انخفض العجز المالي الكلي

للموازنة العامة، بعد المنح

الخارجية، بمقدار 347.5 مليون

دينار خلال الثمانية شهور الأولى

من عام 2021، ليصل الى ما

مقداره 698.6 مليون دينار

(3.3% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,046.1 مليون دينار (5.0% من GDP)

خلال نفس الفترة من عام 2020. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي

للموازنة العامة 1,254.2 مليون دينار (6.0% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره

1,669.5 مليون دينار (7.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

◆ حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً

منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 320.6

مليون دينار (1.5% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021، بالمقارنة

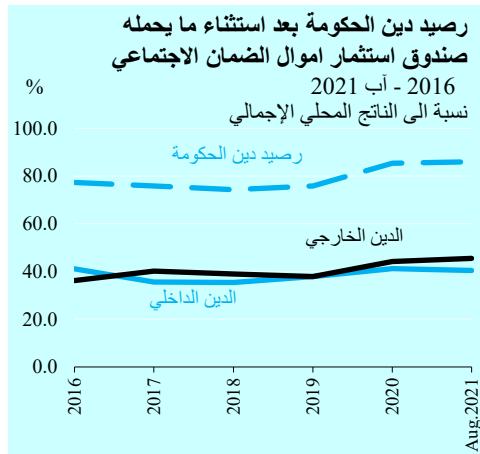
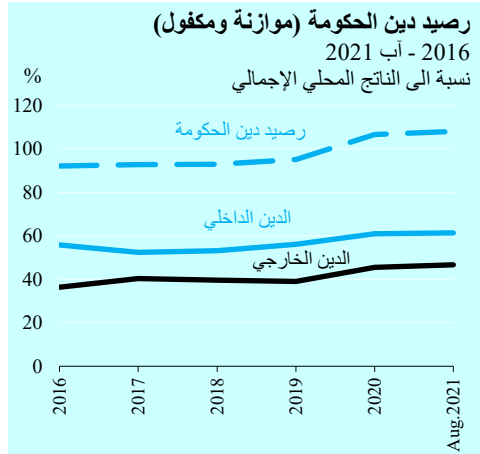
مع عجز أولي مقداره 828.0 مليون دينار (4.0% من GDP) خلال نفس الفترة من

عام 2020. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 235.0

مليون دينار (1.1% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 204.6 مليون دينار (1.0%

من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2020.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 560.1 مليون دينار، ليصل إلى 19,493.8 مليون دينار (61.4% من GDP مقابل 61.0% من GDP في نهاية 2020). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 663.0 مليون دينار، وانخفاض الدين الداخلي المكفول بمقدار 103.0 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2020،

ليصلا إلى 17,157.7 مليون دينار و 2,336.1 مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 78.8 مليون دينار، ليلغ 12,862.8 مليون دينار (40.5% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 728.3 مليون دينار، ليصل إلى 14,826.6 مليون دينار (46.7% من GDP مقابل 45.5% من GDP في نهاية عام 2020). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.4% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.7%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 6.8%، والدينار الكويتي (4.2%)، والين الياباني (3.8%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية آب 2021 عن مستواه في نهاية عام 2020 بمقدار 741.8 مليون دينار، ليبلغ 14,457.0 مليون دينار (45.5% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية آب 2021 بمقدار 1,288.4 مليون دينار ليصل إلى 34,320.4 مليون دينار (108.0% من GDP)، مقابل 33,032.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 (106.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 27,319.8 مليون دينار (86.0% من GDP)، مقابل 26,499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 (85.4% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 856.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، لتبلغ 1,515.9 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,196.6 مليون دينار، وفوائد بقيمة 319.3 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2021

◆ كانون الأول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار بعض المشتقات النفطية وخفض أسعار زيت الوقود ووقود الطائرات بأنواعه والاسفلت، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2021		السعر / الوحدة	المادة
	كانون الأول	تشرين الثاني		
0.0	835	835	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	1,070	1,070	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
0.0	1,220	1,220	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
0.0	615	615	فلس/ لتر	السولار
0.0	615	615	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-5.7	443	469.7	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
-3.0	512	528	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-3.0	517	533	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-2.9	532	548	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-5.7	437.9	464.6	دينار/ طن	الاسفلت
المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2021/12/1.				

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الأول 2021.

◆ تشرين الثاني

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الثاني 2021.

◆ تشرين الأول

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين الأول 2021.

◆ أيلول

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2021.

■ إقرار قانون ملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021، وقد تضمن منحة خارجية اضافية بقيمة 263 مليون دينار (منحة أمريكية) لتغطية كلف الإجراءات التحفيزية والتخفيفية التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث توزعت بواقع 78.5 مليون دينار لتغطية نفقات جارية، و184.5 مليون دينار لتغطية نفقات رأسمالية.

◆ آب

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2021.

◆ تموز

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2021.

■ قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على عجائن الورق والكرتون المستخدمة في تصنيع الأطباق التي يوضع فيها البيض، والكرتون الذي يعاد تصنيعه أو تدويره ويستخدم لصناعة أطباق البيض، وأطباق البيض الكرتونية، لتصبح خاضعة لنسبة ضريبية مخفضة تبلغ 4%.

◆ حزيران

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2021.

- أصدر رئيس الوزراء أمر دفاع يقضي بوضع حد أعلى لتكاليف أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان إدخالها لغايات تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة، وذلك اعتباراً من 2021/7/1 ولغاية 2021/12/31، على النحو التالي:

مصدر البضائع	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 20 قدم	الحد الأعلى لأجور الشحن بالدولار لحاوية سعتها 40 قدم
شرق آسيا والشرق الأقصى	2,000	4,000
أوروبا	1,500	3,000
أمريكا	1,700	3,400

- قرر مجلس الوزراء إعفاء الأردنيين المشاركين في برنامج "أردننا جنة" من رسوم دخول المواقع الأثرية والسياحية حتى تاريخ 2021/12/31.
- قرر مجلس الوزراء تمديد العمل بقراره السابق المتعلق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاء الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/12/31.

◆ أيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2021.

◆ نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2021.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2021.

■ إطلاق حزمة تحفيزية وتخفيفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والمواطنين، حتى نهاية العام الجاري، لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، بقيمة 448 مليون دينار (1.4% من الناتج)، موزعة على 423 مليون دينار من وزارة المالية، و25 مليون دينار من مؤسسة الضمان الاجتماعي.

■ تخفيض وتوحيد الرسوم الجمركية على الطرود البريدية المعدة للاستخدام الشخصي التي لا تزيد قيمتها عن 200 دينار، ورفع سقف قيمة الطرود الخاضعة للتخفيض بمقدار الضعف، لتصبح رسماً موحداً بنسبة 10% من القيمة، وبحد أدنى 5 دنانير، بدلاً من 5 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 50 دينار و10 دنانير على البضائع التي تقل قيمتها عن 100 دينار. إضافة إلى اتخاذ إجراءات تبسيطية أخرى في مجال التجارة الإلكترونية بهدف التسهيل على المواطنين وتشجيع قطاع اللوجستيات وشرية الرياديين في مجال التجارة الإلكترونية وتسريع عملية التخليص.

◆ شباط

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2021.

◆ كانون الثاني

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2021.

■ في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 45%، وذلك اعتباراً من 2021/1/1.

■ قرر مجلس الوزراء تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخازن بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور القرار.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2021

◆ كانون الأول

- التوقيع على اتفاقية المرحلة الاولى من قرض ميسر بقيمة 50 مليون يورو مقدم من بنك الاعمار الالمانى (KfW)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء المدارس الحكومية الجديدة وذلك ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادية الجديد للأعوام 2021 – 2023.

◆ تشرين الثاني

- التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بموجبها قرض بقيمة 100 مليون دولار، لدعم الموازنة العامة ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجهها المملكة ولتعزيز الحماية الاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية تمويل قرض ميسر بقيمة 30 مليون يورو مقدم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وذلك لبناء محطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الغباوي.
- التوقيع على اتفاقيتي مساعدات تنموية بقيمة 80 مليون دولار مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وذلك في اطار مساندة جهود الحكومة للتنمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في مجال الطاقة، وكذلك دعم لخطوة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية في قطاع الصحة.

◆ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من صندوق قطر للتنمية، بقيمة 6.7 مليون دولار، وذلك لتطوير وتعزيز قطاع التعليم من خلال تأهيل وتحسين القدرات التعليمية للشباب.

◆ تموز

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات تمويل مقدمة من البنك الدولي، بقيمة إجمالية 853.8 مليون دولار، وذلك لدعم جهود الحكومة في مجال منظومة الحماية الاجتماعية وتنفيذ أجندة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة التعافي للاقتصاد من خلال دعم البرامج التي تدعم استمرارية فرص التشغيل وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ودعم تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.

■ التوقيع على اتفاقيات منحة لتوفير لقاحات فيروس كورونا مقدمة من جمعية قطر الخيرية، بقيمة 10 مليون ريال، وذلك لدعم جهود الحكومة في توفير اللقاحات للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين.

■ التوقيع على أربع اتفاقيات مساعدات تنموية مقدمة من بنك الإعمار الألماني (KfW)، بقيمة 89 مليون يورو، منها 15 مليون يورو منح، و74 مليون يورو قروض ميسرة جداً، وذلك لدعم مشاريع تنموية ذات أولوية في قطاعي المياه والبيئة.

◆ أيار

■ التوقيع على اتفاقية مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الإيطالية بقيمة 235.0 مليون يورو، التي تأتي ضمن البرنامج التأشيري للمساعدات الإيطالية للأردن للفترة (2021-2023)، توزعت على النحو التالي:

- 30 مليون يورو منحة لتمويل مشاريع تنموية للمجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين.
- 20 مليون يورو اتفاقية مبادلة دين لتمويل مشاريع تعزز من التنمية الشاملة والمستدامة.
- 185 مليون يورو قروض ميسرة، يخصص منها 50 مليون يورو لمشروع ناقل المياه الوطني، و85 مليون يورو لدعم القطاع الصحي، و50 مليون يورو لدعم القطاع الزراعي.

◆ نيسان

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 4.8 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع تعزيز الحماية الأمنية في المناطق الحدودية.

◆ كانون الثاني

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة 22.9 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع تأهيل محطة زي لتزويد مياه الشرب لمحافظة العاصمة عمان والبلقاء.
- التوقيع على اتفاقية قرض ميسر مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 59 مليون دولار، وذلك لدعم قطاع الصحة/ الرعاية الصحية العامة للاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيلول من عام 2021 بنسبة 13.1% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 591.7 مليون دينار، أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 13.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020 لتصل إلى 4,719.2 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر أيلول من عام 2021 بنسبة 20.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 1,397.1 مليون دينار، أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 21.2% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020 لتصل إلى 10,894.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيلول من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 27.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 805.4 مليون دينار، أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 27.8% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020 ليصل إلى 6,175.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 61.2% لتبلغ 1,457.3 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020. فيما ارتفعت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 119.0% لتصل إلى 514.8 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 بنسبة 0.6% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2020 لتصل إلى 1,994.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 16.3% من GDP خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2020.

القطاع الخارجي

تشرين ثاني 2021

- سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 135.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 302.3 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020.
- سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2021 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 35,422.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,684.9 مليون دينار في نهاية عام 2020.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 583.8 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 1,909.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 2,493.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020 ليبلغ 15,178.1 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون الثاني - أيلول			
معدل النمو (%)	2021	2020	
الصادرات الوطنية			
22.9	1145.1	932.0	الولايات المتحدة الأمريكية
31.2	567.3	432.3	السعودية
49.4	542.1	362.8	الهند
-7.2	301.8	325.2	العراق
-8.2	121.5	132.4	الإمارات
-5.3	116.1	122.6	الكويت
34.8	94.1	69.8	اندونيسيا
المستوردات			
37.2	1,588.4	1,157.7	السعودية
12.3	1,576.4	1,404.4	الصين
2.7	723.0	704.0	الولايات المتحدة الأمريكية
97.2	655.3	332.3	الإمارات
10.2	400.9	363.9	ألمانيا
24.0	382.9	308.7	مصر
29.1	359.3	278.4	تركيا
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية				
مليون دينار				
كانون الثاني - أيلول				
معدل النمو (%)	2021	معدل النمو (%)	2020	
2021/2020	القيمة	2020/2019	القيمة	
19.7	15,178.1	-9.3	12,685.1	التجارة الخارجية
13.6	4,719.2	-5.5	4,153.9	الصادرات الكلية
15.8	4283.4	-0.7	3,699.6	الصادرات الوطنية
-4.1	435.8	-32.1	454.3	المعاد تصديره
21.2	10,894.7	-12.4	8,985.5	المستوردات
27.8	-6,175.5	-17.6	-4,831.6	الميزان التجاري
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.				

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 ارتفاعاً نسبته 13.6% لتصل إلى 4,719.2 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 583.8 مليون دينار (15.8%) لتصل 4,283.4 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 18.5 مليون دينار (4.1%) لتصل إلى 435.8 مليون دينار.

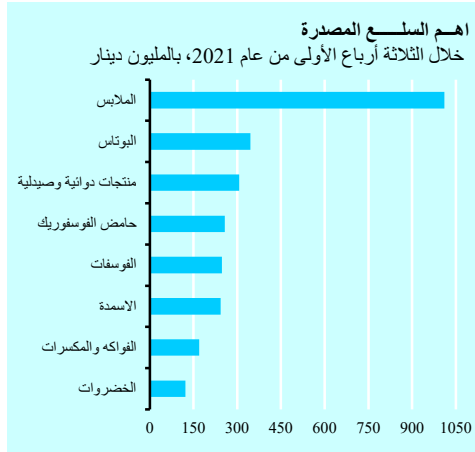
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 152.9 مليون دينار (147.2%)، لتصل إلى 256.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 95.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عامي 2020 و 2021، مليون دينار

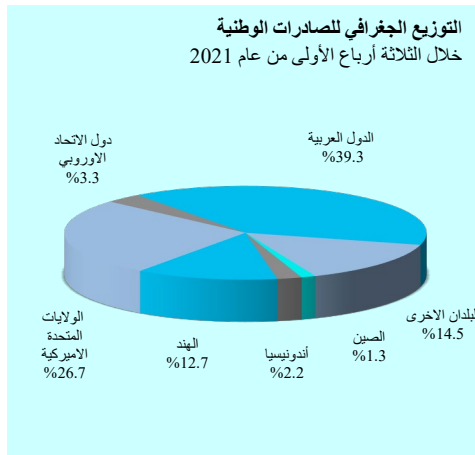
معدل النمو (%)	2021	2020	
15.8	4,283.4	3,699.6	إجمالي الصادرات الوطنية
12.4	1,011.1	899.4	الملايس
7.5	856.9	797.4	الولايات المتحدة الأمريكية
15.2	344.7	299.1	اليوتاس
-7.1	69.3	74.6	الهند
145.2	46.1	18.8	البرازيل
94.5	38.9	20.0	اندونيسيا
-52.6	37.9	79.9	الصين
5.7	306.5	290.1	منتجات دوائية وصيدلية
0.3	66.8	66.6	السعودية
5.8	52.5	49.6	العراق
-1.6	31.0	31.5	الجزائر
29.6	26.3	20.3	الإمارات
147.2	256.8	103.9	حامض الفوسفوريك
175.9	233.4	84.6	الهند
-	11.2	0.0	تركيا
43.0	247.3	172.9	الفوسفات
65.2	177.6	107.5	الهند
9.3	53.9	49.3	اندونيسيا
-5.4	8.7	9.2	البرازيل
39.9	243.4	174.0	الاسمدة
-	138.6	7.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-59.1	36.1	88.3	الهند
-	19.7	0.0	البرازيل
91.3	169.1	88.4	الفواكه والمكسرات
128.8	60.4	26.4	السعودية
8.9	25.8	23.7	العراق
85.0	18.5	10.0	الكويت
359.4	14.7	3.2	قطر
-0.4	122.0	122.5	الخضروات
12.5	37.8	33.6	السعودية
3.0	27.9	27.1	الكويت
-11.6	13.0	14.7	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 111.7 مليون دينار (12.4%) لتصل إلى 1,011.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 84.7% من إجمالي صادرات الملابس.

- ارتفاع الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 80.7 مليون دينار (91.3%) لتصل إلى 169.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والكويت وقطر على ما نسبته 70.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 74.4 مليون دينار (43.0%) لتصل إلى 247.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والبرازيل على ما نسبته 97.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

• ارتفاع الصادرات من الاسمدة بمقدار 69.4 مليون دينار (39.9%) لتصل إلى 243.4 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والبرازيل على ما نسبته 79.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 45.6 مليون دينار (15.2%) لتصل إلى 344.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والبرازيل وإندونيسيا والصين على ما نسبته 55.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 45.6 مليون دينار (15.2%) لتصل إلى 344.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والبرازيل وإندونيسيا والصين على ما نسبته 55.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

• وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" وحمض الفوسفوريك والفوسفات والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" والخضروات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 على ما نسبته 63.1% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 58.1% خلال الفترة المقابلة من عام 2020. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والامارات والكويت واندونيسيا على ما نسبته 67.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 مقارنة مع 64.3% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

المستوردات السلعية

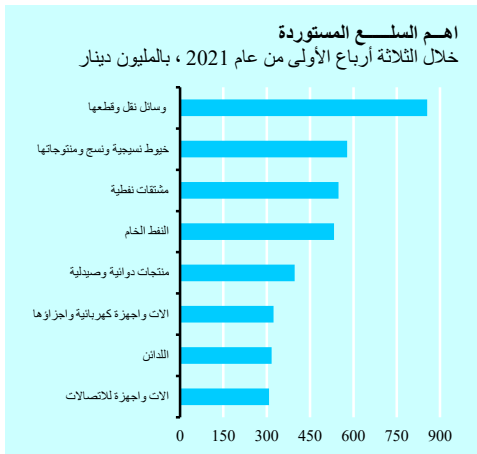
ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 بنسبة 21.2% لتصل إلى 10,894.7 مليون دينار، مقابل انخفاض بنسبة 12.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

وبالنظر إلى تطورات أهم

المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020، يلاحظ ما يلي:

• ارتفاع مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 189.1 مليون دينار، (55.1%)، لتصل إلى 532.6 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من

هذه السلع.



القطاع الخارجي

تشرين ثاني 2021

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2020 و 2021، مليون دينار

معدل النمو (%)	2021	2020	
21.2	10,894.7	8,985.5	اجمالي المستوردات
20.7	854.7	708.3	وسائل نقل وقطعها
9.5	164.5	150.2	الولايات المتحدة الأمريكية
31.5	164.1	124.8	كوريا الجنوبية
15.7	125.3	108.3	اليابان
26.2	111.4	88.3	المانيا
22.4	578.0	472.4	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
20.1	265.0	220.6	الصين
26.7	116.3	91.8	تايوان
45.8	57.6	39.5	تركيا
30.7	548.2	419.3	مشتقات نفطية
21.3	347.4	286.4	السعودية
88.7	80.2	42.5	الإمارات
55.1	532.6	343.5	النفط الخام
67.4	521.2	311.4	السعودية
-64.5	11.4	32.1	العراق
9.1	396.5	363.4	منتجات دوائية وصيدلية
8.4	55.2	50.9	المانيا
-11.5	35.4	40.0	الولايات المتحدة الأمريكية
108.2	30.6	14.7	بلجيكا
21.5	323.8	266.6	الات وأجهزة كهربائية وأجزاءها
27.5	121.8	95.5	الصين
71.8	22.5	13.1	تركيا
57.5	21.1	13.4	المانيا
23.6	316.8	256.4	اللحان
41.4	174.9	123.7	السعودية
36.3	30.4	22.3	الصين
19.2	21.1	17.7	الإمارات
1.3	308.3	304.3	الات وأجهزة للاتصالات
-3.8	219.2	227.8	الصين
16.5	45.1	38.7	فيتنام
25.7	12.7	10.1	الهند

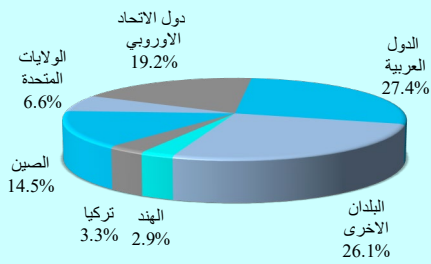
دائرة الإحصاءات العامة.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 146.4 مليون دينار (20.7%)، لتصل إلى 854.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا ما نسبته 66.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 128.9 مليون دينار (30.7%) لتصل إلى 548.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات ما نسبته 78.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" بمقدار 105.6 مليون دينار، (22.4%)، لتصل إلى 578.0 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

التوزيع الجغرافي للمستوردات
خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021



• ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن

بمقدار 60.4 مليون دينار، (23.6%)،

لتصل إلى 316.8 مليون دينار. وقد

شكلت أسواق كل من السعودية والصين

والإمارات ما نسبته 71.5% من إجمالي

المستوردات من هذه السلع.

• ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" بمقدار 57.2 مليون دينار،

(21.5%)، لتصل إلى 323.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وألمانيا ما

نسبته 51.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج

ومنتجاتها" و"مشتقات نفطية" و"النفط الخام" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة

كهربائية وأجزاءها" واللدائن و"آلات وأجهزة للاتصالات" على ما نسبته 35.4% من إجمالي

المستوردات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، مقارنة مع ما نسبته 34.9% خلال الفترة

المقابلة من عام 2020. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة

الأمريكية والإمارات وألمانيا ومصر وتركيا خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 على ما

نسبته 52.2% من إجمالي المستوردات مقابل 50.6% خلال الفترة المقابلة من عام 2020.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيلول من عام 2021 انخفاضاً مقداره 1.2 مليون دينار (2.2%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 لتبلغ 54.0 مليون دينار، اما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021، فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 18.5 مليون دينار او ما نسبته 4.1% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتبلغ 435.8 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيلول من عام 2021 ارتفاعاً مقداره 172.9 مليون دينار (27.3%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2020 ليبلغ 805.4 مليون دينار، اما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري بمقدار 1,343.9 مليون دينار او ما نسبته 27.8% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 ليصل الى 6,175.5 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 بمقدار 12.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.6% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2020 لتصل إلى 1,994.2 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 61.2% لتبلغ 1,457.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

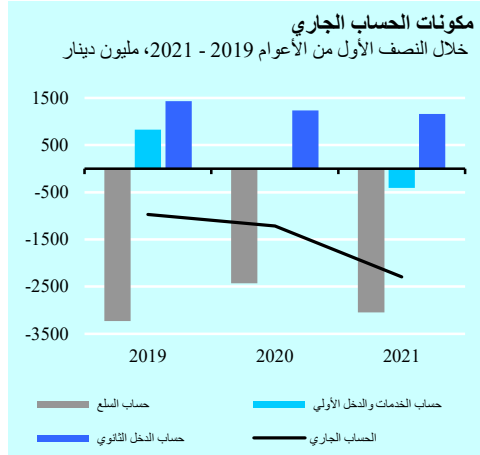
■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة شهور الأولى من عام 2021 ارتفاعاً بنسبة 119.0% لتصل إلى 514.8 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2020.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2021 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,295.1 مليون دينار (15.3% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,217.7 مليون دينار (8.3% من GDP) خلال النصف المقابل من عام



2020. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,447.4 مليون دينار (16.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2021 مقارنة مع 1,339.2 مليون دينار (9.2% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2020. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

♦ ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 614.7 مليون دينار (25.3%) ليصل إلى 3,045.9 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 2,431.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020.

♦ تسجيل حساب الخدمات لعجز مقداره 289.7 مليون دينار مقارنة مع وفر مقداره 38.0 مليون دينار.

♦ ارتفاع عجز حساب الدخل الأولي ليبلغ 116.7 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 57.2 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2020، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 214.6 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 156.7 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.6 مليون دينار ليصل إلى 97.9 مليون دينار.

♦ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 75.6 مليون دينار ليصل إلى 1,157.2 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,232.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 106.4 مليون دينار، ليصل إلى 1,004.9 مليون دينار. وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 30.8 مليون دينار، ليبلغ 152.3 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2021 تدفقاً للداخل بمقدار 17.6 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال النصف المقابل من عام 2020 والذي بلغ في حينها 8.6 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 883.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,593.5 خلال النصف المقابل من عام 2020، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

- ◆ تسجيل الاستثمار المباشر لصافي تدفق للداخل بلغ 135.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 302.3 مليون دينار.
- ◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 30.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 20.0 مليون دينار.
- ◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 721.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,083.6 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 56.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 227.6 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2021 التزاماً نحو الخارج بلغ 35,422.7 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ 33,684.9 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2021 بمقدار 709.0 مليون دينار مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020 ليصل إلى 19,564.1 مليون دينار وقد جاء ذلك بشكل رئيس نتيجة انخفاض رصيد النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 434.7 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 307.3 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2021 بمقدار 1,028.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2020 ليبلغ 54,986.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 567.1 مليون دينار (7.9%) لتبلغ 7,769.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 222.1 مليون دينار (0.9%)، ليبلغ 26,170.9 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 134.5 مليون دينار (18.3%) ليصل إلى 871.2 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد قروض البنوك قصيرة الأجل بمقدار 35.0 مليون دينار (8.4%) ليصل إلى 452.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 17.4 مليون دينار (0.2%) لتصل إلى 10,474.0 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 139.4 مليون دينار للبنك المركزي، وارتفاعها بمقدار 156.8 مليون دينار للبنوك المرخصة).
- ◆ انخفاض رصيد قروض الحكومة طويلة الأجل بمقدار 33.9 مليون دينار (0.6%) لتبلغ 5,701.9 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد الائتمان التجاري بمقدار 31.7 مليون دينار (5.1%) ليصل إلى 594.5 مليون دينار.